

الهجرة الغير نظامية أسبابها وآثارها على ليبيا

*أ.علي مصباح علي عمر

الملخص:

شكلت ظاهرة الهجرة غير النظامية حالة من القلق في دول الشمال الأفريقي نتيجة انعكاس أثارها وتداعياتها وتسارع انتشارها على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تضاعفت أثارها على دول حوض البحر المتوسط حتى طالت دولة ليبيا. الأمر الذي استدعى الباحث إلى الاهتمام والبحث في موضوع ظاهرة الهجرة غير النظامية، والوقوف على أسبابها وعواملها، التي تمثلت في معاناة المهاجرين في أوطانهم من الفقر والبطالة والحروب الأهلية، كذلك دراسة الظاهرة وما تحمله من انعكاسات وآثار سلبية على المجتمع الليبي، ومن خلال تقسيم فصول الدراسة تطرقت الدراسة لتلك الآثار المتمثلة في انتشار المهاجرين بشكل عشوائي لم تراعى فيه معايير الصحة والسلامة الخاصة بالمجتمع الليبي، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وتوسع قاعدة الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، ونقل حالات الفوضى، والإرهاب وتهريب الأسلحة.

وقد استقصت الدراسة حالة الظاهرة وتداعياتها على دول الشمال الإفريقي، ودول جنوب أوروبا حوض المتوسط، ثم كشفت عن أثارها المتفاقمة، التي شهدت أنماطا مختلفة من المعاناة جراء وقائع الظاهرة برا وبحرا، إذ تجسد الحالات المتزايدة لمعدلات الجريمة المنظمة في اغلب المدن حيث تواجد المهاجرين، كما تجسد أهوال الكوارث البحرية المتكررة ومعدلاتها المتصاعدة المروعة على الشواطئ الليبية بسبب قوارب الموت.

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث: شمل المبحث الأول الإطار العام للدراسة (خطة الدراسة)، بالإضافة إلى مبحثين رئيسيين للدراسة، حيث خصص المبحث الثاني للتعريف بظاهرة الهجرة الغير النظامية، ومسبباتها وعواملها، واحتوى المبحث الثالث الآثار التي سببتها الهجرة غير النظامية على المجتمع. ومن أهم المواضيع التي أولتها الدراسة الأهمية القصوى هو تناول الظاهرة من حيث أبعادها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

وأخيرا خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من بينها، إن ظاهرة الهجرة غير نظامية ظاهرة شائكة التعقيد من حيث العوامل والأسباب، وبالتالي فإن الآثار التي تنتج عنها تكون بشكل تتابعي وتراكمي معقدة على جميع المستويات وعلى مختلف الأطراف المحلية والدولية، وقد أيد هذا الاستنتاج إحدى الدراسات السابقة التي استنتجت

*عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم التقنية سوق الخميس امسجل ليبيا

إن لظاهرة الهجرة تحديات أمنية واجتماعية خطيرة على بلدان العبور . وأظهرت نتائج الدراسة إن الواقع السيئ الذي تعيشه بعض الدول الإفريقية يتمثل في فشل برامج التنمية، والمديونية العامة لتلك الدول التي أدت إلى تفاقم الفقر وتدمير الموارد.

وفي الخلاصة أوصت الدراسة بتقوية الاتصال والحوار والشراكة، والتفاهم مابين كل القوى الفاعلة وطنيا ودوليا وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير النظامية في إطار يحترم كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة. ووضع خطة اجتماعية واقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة لهم. وإيجاد إرادة سياسية تحتوي ظاهرة الهجرة غير النظامية على أنها محنة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها، وإرساء معالم التعاون والتشاور من أجل وضع حلولاً نهائية للحد من الظاهرة مهما كانت الصعاب واختلفت المواقف والإيديولوجيات الثقافية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير نظامية، الأبعاد السياسية، الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية، دولة ليبيا
المقدمة:

شهدت ليبيا ودول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين تزايداً في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور الصحراء والبحر المتوسط إلى أوروبا، وعرفت هذه الظاهرة بالهجرة غير النظامية، والهجرة في حد ذاتها تشكل تعبيراً عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة، والهروب من الواقع المرير الذي تركه خلفه من فقر وبطالة وحروب أهلية، الأمر الذي أجبره على البدء في حياة جديدة قد تضمن له العيش الكريم. وقد عرفت هذه الظاهرة بالهجرة غير نظامية، وخاصة من دول وراء الصحراء ودول الشمال الإفريقي الفقيرة إلى دول أوروبا الغنية. ونظراً لتعدد ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستدعي الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، ونحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في موضوع الهجرة غير النظامية التي تعتبر من أصعب الظواهر نظراً لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس انتهجت ظاهرة الهجرة بعداً جديداً في العلاقات الدولية إذ أصبحت من أولى استراتيجيات دول البحر المتوسط، كما أنها تعد المحور الأكثر إرباكاً للحسابات السياسية بين دول البحر المتوسط، حيث تحولت ظاهرة الهجرة غير النظامية من مشكلة محلية وإقليمية إلى مشكلة دولية بالنسبة لدول الشمال الإفريقي مثل (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، منذ أن تحولت هذه الدول مؤخراً إلى مراكز إيواء، وبؤر تصدر المهاجرين غير الشرعيين إلى شمال المتوسط، وهو ما عرف بالهجرة غير النظامية عبر دول المتوسط، وإشارة إلى ما سبق ذكره فظاهرة الهجرة من البلدان الأفريقية إلى بلدان المغرب العربي رغم إنها قديمة قدم التاريخ العربي الإفريقي، إلا إنها اليوم تأخذ بعداً آخر ضمن الظواهر

المعاصرة، ففي الماضي كانت تقف هذه الهجرة في بلدان المغرب العربي وتنتهي باللجوء والإقامة، حيث كانت تندمج في النسيج الاجتماعي والبشري في نطاق دول شمال أفريقيا، أما اليوم فإن بلدان الشمال الأفريقي تعتبر في نظر المهاجرين الأفارقة مجرد نقطة عبور إلى أوروبا، أو عبارة عن بلدانا للإقامة المؤقتة إلى حين توفر الإمكانيات المادية أو توفر الظروف المناسبة للهجرة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، بواسطة قوارب الموت بين المجازفة والمخاطرة، التي تنتهي بهم غالبا إلى المجهول.

1. المبحث الأول: خطة الدراسة:-:

تناولت الدراسة عوامل وأسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية والآثار الناجمة عنها وتضمنت التالي:

1.1 مشكلة الدراسة :-

أخذت الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء الليبية باتجاه الدول الأوروبية عبر الأراضي والشواطئ الليبية أبعادا مقلقة للغاية بالنسبة للمجتمع بصفة عامة والمواطن الليبي بصفة خاصة، وهذا ما جعل المشكلة تأخذ بعداً إقليمياً لدى السلطات في ليبيا لوضع سياسات واتفاقيات وندوات وبروتوكولات دولية تعمل على معالجة ظاهرة الهجرة من حيث الأسباب والعوامل والآثار.

إن المشكلة التي تطرحها الدراسة تكمن في عوامل الهجرة غير النظامية وما تحمله هذه الهجرة من آثار سلبية على المجتمع الليبي، بالإضافة إلى الأضرار المصاحبة للمهاجرين، مثل نقل الأمراض المعدية، وانتشار الجريمة المنظمة و حالات الفوضى الأمنية والإرهاب، وظاهرة التهريب والاتجار بالبشر.

2.1. أهمية الدراسة:-

تستمد الدراسة أهميتها من خلال البحث في إحدى الموضوعات المثيرة للاهتمام والمتعلقة بالهجرة غير النظامية، التي أصبحت ظاهرة تهدد الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأغلب الدول والمجتمعات المتأثرة بالهجرة والمهاجرين أثناء العبور، أو اللجوء أو الإقامة، وتتخلص أهمية الدراسة من خلال إسهاماتها التي تقدمها على النحو التالي:-

- تقدم الدراسة قدرا من المعلومات والأحداث المتعلقة بالهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية، وبالتالي تعيد الباحثين والمهتمين بظاهرة الهجرة غير النظامية.
- تسهم الدراسة بتحديد عوامل وأسباب الهجرة غير النظامية، وتوضح عن الآثار الناجمة عنها.

3.1. الهدف من الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية. وتوضح كيفية التعامل معها لمعالجة الحالات الناجمة عن الظاهرة من خلال ما يلي:-

- تسليط الضوء على عوامل تفشي ظاهرة الهجرة، المتمثل في انتشار المهاجرين بشكل غير منظم في أوساط المجتمع الليبي، والإفصاح عن آثار الهجرة غير النظامية.
- تحديد التداعيات والآثار من جراء ظاهرة الهجرة غير النظامية، والمتمثلة في انتشار شبكات تهريب البشر وأشكال الجريمة المنظمة بين المهاجرين غير الشرعيين داخل الأراضي الليبية.
- القوانين والبروتوكولات والمعاهدات المتعلقة بالهجرة غير النظامية التي أصدرتها ووقعتها الحكومات الليبية المتعاقبة لحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها.

4.1. منهجية الدراسة:-

استخدم الباحث المنهج الوصفي، وذلك نظراً لتوافق هذا المنهج مع طبيعة الدراسة وأهدافها، ويقوم المنهج الوصفي باستيعاب وتضمين الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأحداث أو أي نوع من الظواهر، ويعمل هذا المنهج على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا مما يسهل نسب الظاهرة إلى مسبباتها وعواملها، وبالتالي إلى التعرف على الآثار الناتجة عنها.

5.1. حدود الدراسة:-

قامت الدراسة على حدود (موضوعية، وزمنية).

- الحدود الموضوعية: تناولت الجوانب التي تتعلق بظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا.
- الحدود الزمنية للدراسة: فترة إعداد هذه الدراسة خلال الفترة 2021-2022م.
- الحدود المكانية للدراسة: الأراضي والشواطئ الليبية.

6.1. معوقات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض المعوقات، التي تمثلت في صعوبة جمع البيانات والوقائع المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية لعدم توفر الأدبيات المختصة بموضوع الهجرة، باعتبار إنها لم تكن ذات أهمية على جميع المستويات، إلا بعد انعكاس أثارها وتداعياتها وتسارع انتشارها على المستوى الإقليمي والدولي. يشار إلى الجهود التي قام بها الباحث والزيارات الميدانية إلى الجهات المختصة بملف الهجرة، حيث كانت متحفظة لأسباب مهنية، وبالتالي اقتصرَت الدراسة على توظيف المعلومات والبيانات العلمية، ونظراً لطبيعتها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المتمثل

في وصف الظاهرة وتحليلها من خلال المصادر والمراجع والدوريات والدراسات السابقة، ولم نعتمد على الأرقام البيانية والإحصائيات.

7.1. مصطلحات ومفاهيم والدراسة :-

تعددت المصطلحات والمفاهيم حول موضوع الدراسة وهو "الهجرة غير النظامية"، وقد تناولت الدراسة الموضوع فيما يتعلق بالجانب الإنساني، والقانوني، والنفسي، والجغرافي للهجرة، حيث تم تعريفها على النحو التالي: أ - الهجرة بشكل عام: يمكن القول إن الهجرة هي حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامتهم إلى مكان آخر، إذا وجدت لديهم الرغبة أو الاستعداد للبقاء في المكان الجديد لفترة غير محددة بزمان معين. (خليفة 2010، ص ص 66)

ب- الهجرة: تعرف بأنها من المواضيع الثلاثة الرئيسية في علم السكان وهي (الولادة، الوفيات، الهجرة) إذ إن الهجرة احد المؤشرات الرئيسية في زيادة ونقص السكان في أي بلد، كما إنها احد العوامل الرئيسية في انتشار السكان وتوزيعهم بين مختلف الأقطار في العالم وعبر التاريخ. (محمود 2006، ص ص 257).

ج - الهجرة غير النظامية: تعني إن المهاجرين يعبرون الحدود إلى دولة أخرى بدون مستندات سفر ولا موافقة دخول مسبقة أو لاحقة من حكومة الدولة التي يعبرون إليها، وبالتالي فإن تلك الدول تعاني من ظاهرة الهجرة غير النظامية (ياسر 2008، ص ص 17).

د - يقصد بالهجرة انتقال الأفراد من مكان ما إلى مكان آخر، سواء داخل حدود الدولة أو خارج حدودها وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية، وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجرين إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية (الديساطي 2007، ص 6)

هـ - عرفت الهجرة بأنها قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلي بالانتقال من موطنهم ومكان إقامتهم تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية، والتوجه إلى مكان آخر لتحقيق الهدف الذي دفعهم للانتقال، ويعتبر الانتقال حقا من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (السهيل 2016، ص 2).

و- الأسباب: مفردتها السبب جاء في المعجم الوسيط: (السبب: الحبل، وكل شيء يتصل به إلى غيره).

ز- الآثار:- مفردتها الأثر وفي اللغة ورد في المعجم الوسيط "اثر فيه ترك فيه اثر، وتأثر الشيء ظهر فيه الأثر وبالشيء تطبع به". (العسيري 2022، ص 2).

8.1:- الدراسات السابقة :-

1- دراسة بعنوان "الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبرة بلدان المغرب العربي" رسالة ماجستير للباحثة هاجر سعد الغرياني، أكاديمية الدراسات العليا-طرابلس 2010 م. اهتمت الباحثة بدراسة الهجرة غير النظامية وانعكاساتها

الخطيرة على بلدان المغرب العربي التي تنطلق منها وعبر شواطئها الهجرة إلى دول أوروبا، وأشارت الدراسة إلى إن للظاهرة تحديات أمنية واجتماعية خطيرة. حيث تركزت الدراسة على الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع دول الاتحاد المغربي، لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتداعياتها على امن واستقرار دول البحر المتوسط . وأوصت الدراسة بالاتي:-

- عقد العديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات الدولية للمساهمة في إيجاد آلية للتصدي الهجرة والحد منها وإيجاد آلية عمل فعالة في ظل إخفاق الحلول الأمنية التي طالما تبنتها الدول الأوروبية المطلة على المتوسط.
- أشير إلى أن الدول الأوروبية المتقدمة لعبت خلال الحقبة الاستعمارية، وما زالت تلعب خلال حقبة العولمة لتكريس ظاهرة التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي شكل هذا عاملا أساسيا للمجتمعات الإفريقية للاندفاع نحو أوروبا عبر بلدان الشمال الإفريقي.
- نوهت الدراسة إلى إن العامل الجغرافي ساعد (القرب والمسافة) بين دول المصدر ودول العبور، حيث كان له دور كبير في زيادة إعداد المهاجرين الغير الشرعيين على سبيل المثال قرب ليبيا من ايطاليا، وقرب المغرب من اسبانيا.

2- دراسة بعنوان (الهجرات الإفريقية إلى الجماهيرية أسبابها ونتائجها) للباحثة فاطمة الهادي النجار، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا-طرابلس 2005م.

أشارت الباحثة إلى إن الهجرة وجدت أفقا واسعة إفريقيا من خلال المشاكل التي تعانها القارة التي ارتبطت إلى حد كبير بالهجرة، فتضخم عدد سكان المدن وعجزت الدول عن تقديم الخدمات وارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور وكثرت التناقضات في مجال الأنظمة الاجتماعية كل ذلك هيا الظروف الملائمة أمام المواطن الإفريقي لأخذ قرار الهجرة. اعتبرت الباحثة إن الموقع الجغرافي لليبيا جعلها ذات أهمية في تهيئة الظروف المناسبة لتكون منطقة عبور واستقبال، ويدعم ذلك أيضا توفر الأيدي العاملة وفرص العمل في المجالات التي تحتاجها الدولة، مما أدى إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية والإفريقية، وجاء في الدراسة إن اكبر نسبة بين المهاجرين الأفارقة هم من فئة الشباب، وان من اغلبهم من دول الحزام الصحراوي حيث البيئة الطاردة للأفراد نتيجة الأسباب الاقتصادية والسياسية وانعدام الأمن والاستقرار، ثم أشارت الباحثة إلى أن الأسباب الاجتماعية تأتي في أدنى قائمة الأسباب والعوامل للهجرة.

وقد أظهرت نتائج البحث إن الواقع السيئ الذي تعيشه بعض الدول الإفريقية يتمثل في فشل برامج التنمية والمديونية العامة لتلك الدول التي أدت إلى تفاقم الفقر وتدمير الموارد، بالإضافة إلى ضعف الأنظمة السياسية، والصراعات

المسلحة، وعدم الاستقرار، الأمراض والأوبئة، التصحر والجفاف. وفي الختام استنتجت الباحثة إن الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين تعتبر دول خاسرة لأنها فقدت سواعدها وخبراتها.

وقد توافقت وجهات نظر الدراستين السابقتين مع هذه الدراسة من حيث دوافع وأسباب الهجرة.

- أشارت الدراسة الأولى إلى: إن الدول الأوروبية لعبت خلال الحقبة الاستعمارية ومازالت تلعب خلال حقبة العولمة لتكريس ظاهرة التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي شكل هذا عاملاً أساسياً للمجتمعات الإفريقية للاندفاع نحو أوروبا عبر بلدان الشمال الإفريقي.
- بينما أفادت الدراسة الثانية: إن الواقع السيئ الذي تعيشه الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين يتمثل في فشل برامج التنمية والمديونية العامة لتلك الدول، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الفقر وتدمير الموارد، وبالتالي حسب هذا سبباً أساسياً للدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين.
- ومن وجهة نظر الباحث: فإن الصراعات والحروب والبطالة والفقر والنمو السكاني السريع والبحث عن مستوى أفضل للعيش، وكذلك فشل التنمية والفساد الإداري والسياسي والاقتصادي عطل كل مشروعات وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكان عاملاً وسبباً في الهجرة غير النظامية.

2. المبحث الثاني: الهجرة غير النظامية العوامل والأسباب.

2.1. ظاهرة الهجرة ومفهومها:

جرت العادة على أن تهتم الدراسات الديموغرافية بالنمو السكاني من حيث الاختصاص، ولكن في الوقت الحاضر أصبح الاهتمام بدراسة ظاهرة الهجرة من أولويات تلك الدراسات وذلك لما لها من تداعيات وآثار على المجتمعات الحديثة على المستوى الدولي والإقليمي. ونظراً لما تمثله ظاهرة الهجرة من أهمية في العصر الحديث، فقد أصبحت موضوعاً مهماً ومبحثاً أساسياً من مباحث علوم الجغرافيا والديموغرافيا، والاقتصاد والاجتماع، والسياسة وغيرها، ومرد ذلك ما يرتبط بظاهرة الهجرة من متغيرات عديدة ومتعددة مستقلة وتابعة مما دعا بعض علماء الاجتماع إلى تسمية أيامنا هذه بعصر الهجرة (خليفة 2010، ص 66).

ومفهوم الهجرة هجرة البشر من دولة إلى دولة أو من مكان إلى آخر تعد ظاهرة إنسانية قديمة بقدم وجود البشر على المعمورة، حيث كانت الظروف المعيشية والمناخية تفرض على الإنسان الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، بسبب الفقر والمجاعة والكوارث والحروب والأمراض. وغالباً ما ينتقل المهاجر من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية. وتعرف ظاهرة الهجرة على إنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول (ياسر 2008، ص 16).

2.2 أنواع الهجرة الحديثة:-

تشير الدراسات الحديثة إلى التطور الذي صاحب ظاهرة الهجرة مع مرور الزمن، فلم تعد الهجرة إجبارية من النوع السابق الذي يعتمد على تجارة العبيد أو غيرهم من الأجناس، فقد حدث تغير في نمط الهجرة بسبب التغيرات السياسية، التي حدثت في كثير من المناطق، كذلك بسبب التحول الاقتصادي والاجتماعي، وقد خضعت الهجرة للكثير من القيود والعقبات وقد أصبحت الهجرة تتسم في كثير من الحالات بأنها هجرة حرة وليست إجبارية، على سبيل المثال بعد الحرب العالمية الثانية فرضت الكثير من الموانع والحواجز التي تحول دون الهجرة، وبعد الحرب حصلت كثير من التغيرات السياسية التي غيرت في شكل الهجرة. فأوروبا ازدهرت اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة من الخارج وهاجر إليها الأفارقة، ومن بلاد الشرق الأوسط ومن بلاد أوروبا الشرقية، كما رجع إلى روسيا المهاجرين الذين سبق وان هاجروا إلى سيبيريا ودول القوقاز (محمود 2006، ص 267).

○ **الهجرة الدولية:** يعرف كل من جليفر جنسون وديفيد هير الهجرة بوجه عام، بأنها عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصادياً إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصادياً. إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية (زكريا 1999، ص 49).

○ **الهجرة الإفريقية:** شهدت القارة الإفريقية خلال العقود الثلاثة الأخيرة هجرة بشرية واسعة النطاق في داخل القارة وإلى خارجها في اتجاه أوروبا، وهو ما يعرف بالهجرة غير النظامية أو ما يعرف بالهجرة السرية، التي تعود إلى أسباب متعددة مثل الصراعات والحروب، والبطالة والفقر والنمو السكاني السريع ومن أجل تحسين مستوى العيش (الحوات، 2007 : 100).

○ **الهجرة عبر ليبيا:** شهدت ليبيا خلال السنوات الماضية إلى وقتنا هذا تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين وخاصة من الدول الإفريقية المجاورة، وكانت مناطق الجنوب الليبي بالنسبة للمهاجرين أماكن تجمع وعبور من إفريقيا إلى أوروبا عبر الصحراء والشواطئ الليبية، ومن بين تلك المناطق والمدن على سبيل المثال مرزق وغات والكفرة. ومن الملاحظ خلال تلك الفترة عدم وجود سياسة واضحة تجاه الوافدين بشكل عام، فهي تتأرجح بين التساهل والتشديد من وقت إلى آخر تبعا للظروف والعلاقات السياسية. و يشار إلى إن بعض الدول الإفريقية تعاني من تأثير مزدوج من عملية الهجرة غير النظامية، حيث تحولت بعض هذه الدول إلى دول مقصد للهجرة ودول عبور للهجرة النهائية نحو أوروبا ومثال على ذلك ليبيا. (خليفة 2010، ص 72).

3.2 أسباب الهجرة غير النظامية:

أصبحت أنماط الهجرة غير النظامية تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول، أما من حيث أنماط الهجرة فإن الهجرة تحدث لأسباب مختلفة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات، ويحدث هذا النوع من الهجرة نتيجة لأسباب متعددة. ويؤيد العالم الديموغرافي الفريد صوفي هذه الظاهرة بقوله " إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر إلى حيث توجد الثروات". ومن هذا المنطلق فإن للهجرة غير النظامية عوامل وأسباب كثيرة، وتخضع هذه الهجرة غير النظامية شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد ولعوامل الجذب، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر عوامل طرد، والبيئات الغنية نسبياً والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين. إذاً الصراعات والحروب والبطالة والفقر والنمو السكاني السريع والبحث عن مستوى أفضل للعيش، وكذلك فشل التنمية والفساد الإداري والسياسي والاقتصادي الذي يعطل كل مشروعات وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل ما ذكر يعتبر عوامل وأسباب للهجرة. (الحوات 2007، ص 101).

في سياق ذلك فإن تلك الظروف نتجت عنها الخلافات والصراعات والإبادة الجماعية وبالتالي دفعت بالكثيرين فرادى وجماعات إلى الهجرة طلباً للجوء إلى مناطق أمنة أو بحثاً عن المأوى. أما الأسباب الاقتصادية أو هذا النوع من الأسباب فيدفع بالمهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل، حيث تتفاوت فرص العمل والكسب من دولة إلى أخرى، فنتحول بعض الدول إلى مناطق جذب للمهاجرين لما يتوفر بها من فرص عمل، بينما تتحول بعض الدول إلى مناطق طرد بسبب قلة الموارد وقلة فرص العمل وسوء الأحوال المعيشية. (الكوت 2007، ص 52).

▪ الفقر:

الفقر من وجهة نظر الباحث هو الحالة أو الوضع الذي يحتاج فيه الفرد أو المجتمع إلى الموارد المالية أو إي موارد أخرى تعود عليه بالمال، أما من وجهة نظر البروفسور مصطفى المعوجي الفقر هو انعدام الموارد بصورة تامة مما يجعل الإنسان مستعداً للقيام بأي عمل منحرف بغية سد حاجته الغذائية الأساسية، إي إن هناك مجاعة تقرض على الإنسان معالجتها بأي وسيلة كما تشمل انخفاض الموارد إلى ما دون الحد الأدنى الضروري لسد حاجات الإنسان العادية. (جون 2006، ص 114).

إن أغلب دول القارة الإفريقية تدهمها المصائب جراء الفقر والجهل، حيث يوجد ما لا يقل عن 60% من السكان في إفريقيا جنوب الصحراء يقعون تحت خط الفقر، حيث يقدر دخل الفرد الواحد حوالي 32 دولاراً في الشهر. (المقري 2000، ص 7).

كان أكثر من 215 مليوناً من الأفارقة يعيش تحت خط الفقر. يصيب الفقر في المقام الأول النساء في المدن والمناطق الريفية على حد سواء. حيث زاد عدد الإفريقيين الذي تقل حصتهم الغذائية اليومية عن الحد الأدنى. (عبد القادر 2010، ص 41).

تعد قضية الهجرة من أكبر المسائل التي أولت اهتمام أغلب دول العالم، حيث تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى. وتكون الهجرة عادة نتاج مشكلة اقتصادية في الأساس، فعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا إن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، خاصة الهجرة غير النظامية.

تشير الأرقام إلى إن هناك من (15-30) مليون مهاجر غير شرعي في العالم. نصيب أوروبا منهم يبلغ 4 ملايين، وهو ما يعني إن دول الاتحاد الأوروبي تستقبل سنوياً نحو 400 ألف شخص يدخلون حدودها بطريقة غير شرعية، وهم يأتون من دول آسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط إما بسبب الفقر وإما بسبب الحرية. (اللاوندي 2007، ص 9)

تتعلق هذه العوامل والدوافع باضطراب المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل حيث تتفاوت فرص العمل والكسب من دولة إلى أخرى، فتتحول بعض الدول إلى مناطق جذب للمهاجرين لما يتوفر بها من فرص عمل، وتتحول دول أخرى إلى مناطق طرد بسبب قلة الموارد وفرص العمل وسوء الأحوال المعيشية، وفي سياق الواقع الاقتصادي المتدني لأغلب الدول الإفريقية، تمثل ظاهرة البطالة، وانعدام فرص العمل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه المواطن الإفريقي اليوم، واليوم أصبحت هذه المشكلة سبباً رئيسياً في زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين. (الحوات 2007، ص 42).

▪ البطالة :

تطرقت الدراسة فيما سبق إلى التعريف بأنواع الهجرة، وتم التركيز على الهجرة غير النظامية، التي يعتبرها الباحث هي الهجرة من أجل البحث عن العمل. وتعتبر هذه الهجرة من ناحية مؤقتة بسبب العمل وتنتهي بانتهاء العمل لكنها في كثير من الأحيان تنتهي بهجرة دائمة، حيث يستقر المهاجرين أحياناً إما باللجوء وإما بالإقامة، وإما أن تكون كنقطة وصل كما هو الحال في ليبيا فهي تعد بالنسبة للمهاجرين دولة عبور وغالباً ما تنتهي بالتنقل إلى أوروبا من خلال ركوب البحر والمجازفة بأرواحهم.

يشار إلى إن إفريقيا كقارة لديها أعلى نسبة من الفقراء، وهي أكثر البلدان ذات الدخل المتدني واقل الاقتصاديات تطوراً، وادني مستويات متوسط عمر الفرد، وأكثر الأنظمة السياسية هشاشة وأكثر القارات عرضة لمختلف أنواع البطالة والفقر (المزوغى 2007، ص 54). وحسب الدراسة تعتبر الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا من أجل العمل من

أهم أنواع الهجرات العالمية الحديثة، لأنها تأتي بسبب البحث عن فرص العمل ويأتي مصدرها في العادة من آسيا وإفريقيا. وتنتهي عادة في الخليج العربي وأوروبا وبعض منها في أمريكا، والجدير بالذكر إن الهجرة بسبب العمل هي في الواقع ليست كلها هجرة حرة بدافع أو برغبة المهاجرين وإنما هي في الواقع مزيج بين الهجرة الاختيارية والهجرة القسرية. (محمود 2006، ص 269).

تتجلى ظاهرة الهجرة في عدم الاستقرار الأمني للدول التي توجد فيها حروب أهلية أو صراعات على السلطة، ومن البديهي بان يكون فيها عدم استقرار أمني، وهذا الوضع من شأنه أن يؤثر على المؤشر التجاري والصناعي وكذلك الزراعي ومن ثم على سوق العمل، ازدياد نسبة البطالة، ويعود تاريخ هذا النوع من الهجرة إلى الحربين العالميتين حيث دفعتا دول أوروبا إلى استجلاب اليد العاملة وفتح أبوابها أمام المهاجرين، لتعويض ما فقدته من خسائر بشرية في هاتين الحربين، وذلك لتوفير اليد العاملة اللازمة لإعادة البناء. (الكوت 2007، ص 53). يبدو إن معظم الدول الإفريقية تشجع مواطنيها على الهجرة والعمل في الخارج، وذلك لعدة اعتبارات أهمها إن هذه الدول تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، كما إن العمالة المهاجرة تحول مبالغ مالية بالعملة الصعبة وتساهم في إعالة الكثير من الأسر.

■ الحروب الأهلية:-

تعرف إحدى الدراسات النقدية الحرب الأهلية على إنها صراع مسلح بين فرقتين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة تعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السلمية، إما أسبابها فتكون نتيجة لصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد والذي أدى بالقارة الإفريقية إلى معاناة يرثى لها حيث الحروب الأهلية الناتجة عن التطرف القبلي والتدخل الأجنبي وما ألحقته من دمار وخراب بشعوب القارة. (جون 2006، ص 97).

شهدت دول القارة منذ الاستقلال الكثير من الحروب والصراعات وكان نتاج ذلك الآلاف من القتلة والجرحى في صفوف العسكريين والمدنيين على السواء. حيث رصدت التقارير إن عدد القتلة في الحروب الأهلية في تشاد فيما بين (1965-1989) بلغ نحو (25) ألفاً من المدنيين والعسكريين، وفي نيجيريا (1967-1970) حوالي مليونين وفي رواندا (1965-1956) 105 ألفاً وفي السودان فيما بين (1955-1972) نحو 570 ألفاً وفيما بين (1983-1990م) 510 ألفاً وفي موزمبيق (1981-1988) حوالي 900 ألفاً، وأثيوبيا في الفترة من (1962-1989) نحو المليونيين، وفي زانير (1960-1975) نحو مائة ألف وبورندي عام 1972 بنحو مائة ألف، لهذا تتناول الدراسة باختصار مشكلة الهجرة، في إفريقيا ومسبباتها الطبيعية والبشرية وما نتج عنها من خروج ولجوء. (بلولة 2010، ص 45).

ولنفس الأسباب دائما تبدأ مراحل التفكير في الهجرة بحثا عن فرص العيش في مكان آمن ومستقر بغض النظر على المردود المادي ونوع الوظيفة وشكل الهجرة . ويرجع السبب في ذلك إلى الحروب والمجاعات في القارة. حيث تسببت هذه الحروب في لجوء الآلاف والملايين من مكان إلى آخر في القارة الأفريقية هربا من نيران الحروب أو بحثا عن القوات مما سبب عدم الاستقرار والأمن في الكثير من المناطق في القارة التي تحتوي اكبر نسبة للاجئين بين قارات العالم. ونتيجة ذلك نشأت ظاهرة أخرى، وأخذت في التصاعد في الفترة الأخيرة وهي ازدياد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى القارة الأوروبية عبر البحر المتوسط. (الكوت 2008، ص38).

3. المبحث الثالث: آثار وتداعيات الهجرة

1.3.1. مقدمة.

شكلت أحداث ما بعد سقوط الأنظمة السياسية في دول الشمال الأفريقي أهم الأسباب في عدم استقرار الأمن القومي الليبي، حيث إن اختلال الأوضاع الأمنية في المناطق الحدودية بين ليبيا ودول الجوار العربية والإفريقية، أدى إلى تكوين شبكات التهريب المختلفة وبشتى أنواعها على المستوى المحلي والدولي، ومن بينها مجموعات تعمل على تهريب السلاح، وأخرى لتهريب البشر والممنوعات، ويشار إلى إن الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا يرجع إلى السبب نفسه وهو غياب النظام بكامله. وتعدت صريحات بعض قادة الدول الكبرى بخطأ التدخل في ليبيا ما هو إلا دليل لأهمية طرح قضية التدخل الأجنبي، والآثار الناجمة عنها من فشل الدولة وانهايار مؤسساتها إلى الفوضى، وانتشار السلاح والفساد، والتهريب بمختلف أنواعه، وتجارة البشر ونزوح السكان والهجرة غير النظامية والتطرف الديني. (صالح المهبط 2019، ص170).

لقد تم اللقاء الضو في المبحث الأول على ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر الأراضي والشواطئ الليبية، وركزنا على دراسة العوامل والأسباب، وفي هذا المبحث سيتم توضيح الآثار والأخطار التي تُخلّفها ظاهرة الهجرة في المكان والزمان.

تعد ليبيا منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين إليها من دول الجوار الإفريقي، ومن البديهي تزايد حجم الإخطار عليها في ظل عدم تفعيل القوانين والإجراءات الرادعة ضد الهجرة غير النظامية، أيضا تزايد حجم المهاجرين يرجع إلى عدم وضع خطط رقابية مشددة على الحدود البرية والشواطئ البحرية من قبل السلطات والأجهزة الأمنية في ليبيا، بالرغم من صدور قانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن الهجرة غير النظامية. حيث نص القانون على انه " يعد مهاجرا غير شرعيا كل من دخل الأراضي الليبية أو قام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى".

من خلال زيارة الباحث المتواضعة إلى بعض الجهات المهتمة بالهجرة غير النظامية في ليبيا بسبب تشدد الإجراءات، لاحظ وضاعة دور الأجهزة الأمنية، وعدم وجود إمكانية سيطرة أجهزة الدولة على انتشار ظاهرة الهجرة، مما يستوجب التنسيق مع دول الجوار ودول حوض المتوسط. إن عجز الأجهزة الأمنية في ليبيا على اتخاذ الإجراءات وإصدار التعليمات لأفرادها لفرض الأمن وحماية المناطق الحدودية المترامية الأطراف، وإن مرد ذلك قلة الإمكانيات المتمثلة في التدريب والتجهيز والتنسيق مع الدول التي تمتلك وسائل المراقبة والتتبع.

2.3. آثار الهجرة (اجتماعية - اقتصادية - سياسية)

○ آثار الهجرة غير النظامية:-

تعتبر الهجرة وخاصة غير النظامية متفاوتة التأثير على دول الشمال الإفريقي، فبعض الدول تعاني من تأثير مزدوج من عملية الهجرة غير النظامية، حيث تحولت هذه الدول إلى دول مقصد ودول عبور للهجرة النهائية نحو أوروبا ومثال ذلك ليبيا، لقد أصبحت ليبيا من أهم المحطات في الهجرة نحو أوروبا وخاصة إلى إيطاليا. (الكوت2007، ص57). وقد تؤثر ظاهرة الهجرة غير النظامية على السكان المحليين من عدة عوامل، يكون أهمها حجم المهاجرين من حيث العدد والجنس، وثقافتهم وتعليمهم، ونوعية النشاط الذي يمكن أن يساهموا فيه.

2.2.3. تأثيرات الهجرة اجتماعيا :-

من الضروري فهم مدى تداعيات الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي، حيث أنها تستدعي التوقف للبحث في تفاصيلها، فعلى سبيل المثال وحسب نتائج الحصر الميداني الذي قامت به الإدارة العامة للجوازات بمنطقة الكفرة في الجنوب الليبي لعام 2005، بلغ عدد الوافدين من الدول الإفريقية المجاورة إلى منطقة الكفرة حوالي (14127) مهاجرا، يشكلون نسبة 33% من عدد سكان منطقة الكفرة، وأشارت احدي الدراسات إلى إن عدد حالات زواج الوافدين الأفارقة من الليبيات بمدينة الكفرة ما بين عام 1980- 2004 بلغ 105 حالة زواج. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإن ارتفاع حالات زواج الأفارقة من ليبيات سوف يترتب عليه تغيرا كبيرا في التركيبة الديموغرافية، مما يساعد ويضطر أبناء الجنوب إلى الهجرة إلى مدن الشمال الليبي. (خليفة2010، ص74)

وبالإشارة إلى الآثار المربكة للحسابات فإن الهجرة مهما كان نوعها إذا استمرت لفترة طويلة تحدث تغيرات كبيرة على حجم السكان المحليين في البلد الذي هو هدف الهجرة، حيث إن بعض البلدان أصبح غالبية سكانها من المهاجرين، ومثال على ذلك دول أمريكا الشمالية والجنوبية. (محمود2006، ص274) أما من حيث خطورتها على المجتمع فإنها تتمثل في الآتي:-

أ - الأمراض: إن العمالة الوافدة قد تكون مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض، وعلى سبيل المثال الايدز، والملاريا، والتهاب الكبد الوبائي، علاوة على ذلك إن العمالة غير الشرعية لا تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للعلاج، ودفق نفقات العلاج.

ب- العادات والتقاليد: إن العادات والتقاليد التي يجلبها المهاجرون معهم تعد مشكلة كبيرة جدا من حيث مدى التكيف مع الأوضاع المحلية. ودخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم غير سليمة على المجتمع المحلي، مثل التسول والتسكع والبطالة والمظهر غير اللائق.

ج- القيم: إشكالية الهوية والثقافة وتراجع القيم والمبادئ الأصيلة وآثارها على المجتمع المحلي.

د- ظاهرة تهريب البشر: ويقصد بتهريب البشر تدبير الدخول غير المشروع لشخص أو (تسهيل دخول مهاجر ما) إلى دولة أخرى ليست موطنها له، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى". (ياسر 2008، ص22)

هـ- الاتجار بالبشر:- أفرزت ظاهرة الهجرة غير النظامية ظاهرة سلبية أخرى تمتد إلى الاتجار بالبشر، وكذلك ظواهر أخرى عديدة وجديدة مثل العمل بدون مقابل والاستغلال الجنسي وتجارة الأعضاء البشرية وهي من أخطر الظواهر الإجرامية المعاصرة لما فيها من امتحان لكرامة الإنسان وتحويله إلى سلعة مادية بين يدي عصابات الإجرام. (ياسر 2008، ص22)

و- تجارة الأعضاء:- يعد نزع الأعضاء البشرية نوعا من أنواع الاستغلال في جرائم الاتجار بالبشر، حيث تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إن العدد الإجمالي من الأعضاء البشرية التي تم زرعها عالميا في عام 2008 لا يغطي 10% من الاحتياجات المقدرة مما أوجد سوقا للأعضاء البشرية تستغل الفقراء والمستضعفين علنا وخفية. (طلال 2012، ص 113).

3.2.3. تأثيرات الهجرة اقتصاديا :-

ركزت الدراسة في هذا الجانب على أخطار الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي من الناحية الاقتصادية، حيث تعد ليبيا منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين إليها من دول الجوار الإفريقي، وغيرها من الدول الأخرى، وتأتي تلك الإخطار في ظل عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين غير الشرعيين ويحدث ذلك بسبب عدم وضع خطط رقابية مشددة على الحدود البرية والشواطئ البحرية من قبل السلطات الليبية والأجهزة الأمنية.

بالرغم من صدور قانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن الهجرة غير النظامية ، الذي نص على " انه يعد مهاجرا غير شرعيا كل من دخل الأراضي الليبية أو قام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى".(طلال 2012، ص 113) تهتم الدراسة في هذا الجزء منها بتأثيرات

الهجرة اقتصادياً، وتم التركيز على الهجرة غير النظامية التي يعتبرها الباحث هي الهجرة من أجل البحث عن العمل وتتعدد مصادرها في العادة من أفريقيا وآسيا، وتعتبر هذه الهجرة من ناحية مؤقتة بسبب العمل وتنتهي بانتهاء العمل لكنها في كثير من الأحيان تنتهي بالإقامة، فقد تكون كنقطة وصل كما هو الحال في ليبيا إذ تنتهي بالإقامة أو بالعبور إلى أوروبا.

هناك عدد من البلدان التي في حاجة إلى أيدي عاملة مثل البلدان النفطية، ومن الناحية الاجتماعية والسياسية فإنها ترحب بالأيدي العاملة من المهاجرين من البلدان الفقيرة لملء النقص في الأيدي العاملة وخاصة الرخيصة منها لتلبية مطالب الطبقة الوسطى المتزايدة. ولكن هذا النوع من الهجرة يكون لها آثار عديدة .

هناك آثار تنعكس على الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين باعتبارها دول خاسرة لأنها فقدت سواعدها وخبراتها. وآثار تنعكس على دول المغرب العربي، لأنها دول عبور ولجوء وإقامة لهم حتى ولو كانت مؤقتة، وبالتالي تكون دول المغرب هي الحاضنة للمهاجرين بمختلف أعبائهم اقتصادياً وامنياً، وهناك آثار أخرى تنعكس على الأوروبيين، حيث يقيم المهاجرين هناك ويكونون اسر جديدة.

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية التي تنعكس على المجتمع الليبي فإن الدولة الليبية خسرت كثيراً من الرسوم الجمركية، لم يتم تحصيلها، حين استغلت الحدود الليبية عند دخول المغتربين بدون تحصيل رسوم الدخول، التي تقدر قيمتها بملايين الدولارات، وذهبت لجهات أخرى في حسابها الخاص، حيث تحصل المجموعات المسلحة ما يعادل مئة جنيه إسترليني من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش.

بالإضافة إلي بعض الآثار الاقتصادية الأخرى المتمثلة في :-

- استنزاف المياه واستخدامها من قبل العمال الأفارقة في غسيل السيارات والسجاد كحرفة مؤقتة.
- استنزاف السلع المدعومة التي أصلاً مخصصة للمواطنين الليبيين.
- اكتشاف العديد من تزوير العملات من مصدر المهاجرين غير الشرعيين.
- المساهمة في أزمة البطالة في ليبيا بعد أن سيطروا على اغلب الوظائف في القطاع الخاص. (www.newslibya.ly)

ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى إن عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بصورة غير مشروعة يتجاوز 617.000 نسمة وبنسبة 30% من إجمالي السكان في سن النشاط الاقتصادي. (الدويبي 2013 ص 9)،

4.2.3- تأثيرات الهجرة سياسياً:-

تشير الدراسة إلى إن غياب دور الأجهزة الأمنية التابعة للدولة وعدم وجود سيطرة الدولة على كامل حدودها، قد أدى إلى انتشار الفوضى، وبالتالي إلى عجز النظام السياسي في اتخاذ الإجراءات وإصدار مؤسساته

المسئولة عن فرض الأمن وحماية المناطق الحدودية المترامية الأطراف، وعن اتخاذ ما يلزم من إجراءات صارمة وحازمة للحد من حالة الفوضى والانفلات الأمني، وأيضاً تراجع الحكومة عن أداء دورها الاستراتيجي، كل هذا ساعد على توسيع دائرة الانفلات الأمني وشجع على انتشار الفوضى السياسية والصراعات المسلحة على المناطق الحدودية بين الداخل والخارج.

وبالرغم من تداخل الآثار التي يمكن أن تفرزها ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتداخل وتفاعل الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، إلا أن هذه الآثار تختلف في تأثيرها ووطأتها من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، وتأتي الأخطار السياسية في مقدمة ما يمكن أن تفرزه هذه الظاهرة من آثار، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من المهاجرين بطريقة تتسم بالغموض، وخارج النطاق المألوف قانوناً والمصرح بها داخل حدود الدولة الليبية المستهدفة لعبور الأشخاص، كلها تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الأجهزة المسؤولة. كما إن ظاهرة الهجرة غير النظامية لها انعكاسات على منطقة المتوسط بشكل عام، وعلى ليبيا بشكل خاص، وتلك الانعكاسات جعلتها تؤدي دوراً في تشكيل نمط وطبيعة العلاقات بين أطرافها سواء الأوروبية والإفريقية، خاصة مع تصاعد أعداد المهاجرين، ومأساة ما بات يعرف بقوارب الموت التي يشهدها المتوسط والتي راح ضحيتها الآلاف من المهاجرين.

ونظراً لتعدد وامتداد موضوع الفوضى والانفلات الأمني وتعدد أشكاله واختلاف أساليبه مما يثير الدهشة والاستغراب لدى بعض المسؤولين والمواطنين، ولدينا في هذا السياق تساؤلات تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي. ومن أهمها التأثير السياسي والوضع القانوني لقضية الهجرة غير النظامية التي تعتبر من أعقد القضايا نظراً لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس اتخذت هذه الظاهرة بعداً جديداً في العلاقات الدولية. إذ أصبحت من أكثر الأسئلة في المشهد السياسي لبعض دول القارة الإفريقية والأوروبية وبالتحديد (حوض البحر المتوسط).

وتشير الوقائع والدلائل، واستناداً على ما تتداوله الأخبار العالمية اليومية، فإن موضوع الهجرة غير النظامية أصبح ضمن أولويات حكومات دول المتوسط ومن بينها ليبيا، وهذا مؤشر يدل على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية، وبناء العلاقات الثنائية، حيث أضحت الظاهرة اليوم في منظور الدول الغربية تهديداً لمصالحها وخطراً كامناً على استقرارها السياسي وعاملاً مزعجاً لنسق العلاقات الدولية، وفي ظل تكرار رحلات زوارق الموت غير محسوبة العواقب، من شواطئ معزولة ومأهولة بالسكان في مختلف شواطئ المتوسط، ومن بينها الشواطئ الليبية متوجهة إلى الشواطئ الإيطالية في غالب الأحيان والتي تبعد عدة أميال،

وغالبا لا تصل هذه الرحلات إلى مبتغاها، الأمر الذي يكلف المهاجرين غير الشرعيين الذين يفضلون ركوب المخاطر ليلا حياتهم. (بوجويده 2008، ص29).

وفي هذا الإطار تبرز دراسة الهجرة غير النظامية كنموذج جيد لفهم التحولات التي تعرفها الظاهرة، ومدى تأثيرها على العلاقات السياسية والأمنية بين الدول فأوربا تربطها بدول الشمال الإفريقي علاقات تتسم بخصوصيات جغرافية وتاريخية، تمثل فيها الهجرة مكانة متميزة، إذ أنها حركة مستمرة بدون انقطاع منذ قرن ونصف بين ضفتي المتوسط، وقد خلقت شبكة من العلاقات والمصالح، ذات أبعاد نفسية واقتصادية وثقافية، لكن رغم ذلك فإنها تتعرض الآن لامتحان عسير نتيجة لموقف الدول الأوروبية، الذي يهدف إلى وقف تدفقات الهجرة الإفريقية إلى أراضيها خاصة غير الشرعية منها. وعلى سبيل المثال، إن الهجرة غير النظامية وما نتج عنها من تواجد عشوائي فرض مشاكل أثرت سلبا على علاقة ليبيا بدول الجوار الأوروبي خصوصا تلك التي تربطها بها علاقة مصالح متبادلة. ومن خلال البحث في الآثار السياسية للهجرة نتوقف عند النقاط التالية :-

- تشكل ظاهرة الهجرة غير النظامية تحديا إنسانيا وسياسيا وامنيا يفرض على الدولة الليبية غطاء معيناً من العلاقات يأخذ بعين الاعتبار شمولية الظاهرة وتأثيراتها على السياسة العامة للدولة.
- تشكل ظاهرة الهجرة غير النظامية في الوقت الحالي تهديدا لأمن وسلامة الدولة الليبية. وخاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا وحالة الفوضى الأمنية.
- تساعد الهجرة غير النظامية على تهريب الأسلحة والمتفجرات والذخائر لزراعة امن الدولة الليبية، كما تساعد الهجرة غير النظامية على ظهور الأفكار المتطرفة.
- إن تسلل العديد من المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الليبية، يجعلها منطقة عبور غير محكمة. بينما هي في الواقع شخص معنوي يرمز إلى شعب مستقر على إقليم معين، وحكما ومحكومين ولها سلطة سياسية ذات سيادة.

3.3. القوانين والبروتوكولات والمعاهدات المتعلقة بالهجرة غير النظامية:

شروعا من مبدأ السيادة الإقليمية كقاعدة عامة، تمتلك الدولة وسلطاتها القانونية أن تفعل ما تشاء داخل إقليمها. "وجاء في نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على انه يراعى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وللدولة السلطة المطلقة في أن تدير شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل أي سلطة أجنبية، وبدون أي حق في المساءلة، وتمتلك الدولة السلطة الكاملة على رعاياها وأراضيها، والأفعال التي ترتكب داخل الإقليم الخاص بالدولة يعتبر من صميم اختصاصها الداخلي. (اللافي 1989، ص333).

1.3.3 القوانين -

1- القانون رقم (41) لسنة 1956م والذي تنص المادة الأولى منه على انه "لا يجوز دخول ليبيا والخروج منها إلا لمن يحمل جواز سفر ساري المفعول صادرا من سلطات بلاده أو أي سلطة أخرى معترف بها أو من إدارة المهاجرة أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام جواز السفر وتكون صادرة من السلطات المذكورة" (اللافي 1989، ص338).

2- القانون رقم (17) لسنة 1962م والذي تنص المادة الثانية منه على انه "لا يجوز لأجنبي الدخول إلى الأراضي الليبية أو البقاء فيها والخروج منها إلا أن يكون حامل جواز سفر ساري المفعول صادرا من سلطات بلاده أو أي سلطة أخرى معترف بها (اللافي 1989، ص338).

3- القانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية. وجاء في المادة رقم (1) في تطبيق أحكام هذا القانون، "انه يعد مهاجرا غير شرعيا كل من دخل أراضي الجماهيرية الليبية، أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة، يقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى" (law security legation.ly).

2.3.3 البروتوكولات:-

- التوقيع والتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة الخامسة والخمسين بتاريخ 15 \11\2000م. ويهدف القانون إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة الموضحة في البروتوكول، وبجانب الأحكام العامة والأحكام الختامية، فقد تضمن البروتوكول مواد عديدة أهمها تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

3.3.3 والمعاهدات:-

- 1- معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا وقعت بمدينة بنغازي بتاريخ 30\8\2008م، - "نصت المادة (1) من المعاهدة فيما يخص الهجرة غير النظامية، بان يكتفي الطرفان بالتعاون القائم بينهما في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية وفقا لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة في روما بتاريخ 29 \12\2007م. وقد جاء ضمن نصها الأتي:
- يعمل الطرفان على انجاز منظومة لمراقبة الحدود البرية الليبية مسندا إلى شركات ايطالية تتوفر لديها الاختصاصات الفنية اللازمة وستتحمل الحكومة الايطالية 50% من التكاليف، وسوف يطلب الطرفان من الاتحاد الأوروبي أن يتحمل أل 50% من التكاليف.
- يتعاون الطرفان في تحديد مبادرات ثنائية وإقليمية في البلدان المصدرة للهجرة للحد من ظاهرة الهجرة غير الرسمية. (Security-legislation).

2- معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا إحدى المبادرات لمكافحة الهجرة غير النظامية وقعت بتاريخ 28\5\2020م.

4.3.3 المذكرات:-

1- مذكرة التفاهم بين ليبيا وإيطاليا بشأن التعاون في مجال التنمية والهجرة غير النظامية والتهريب وتعزيز امن الحدود.سنة 2017م.

2- مذكرة التفاهم بين حكومة الوفاق الوطني وحكومة جمهورية مالطا بخصوص الهجرة غير النظامية. لسنة 2020 م.(www.libya o server.ly).

فحوى المذكرة إن السيد فايز السراج ورئيس وزراء مالطا يوقعان مذكرة تفاهم لمكافحة الهجرة غير النظامية، التي من خلالها وافقت مالطا وحكومة الوفاق الوطني على الآتي:

- إنشاء وحدة تنسيق في كل بلد للمساعدة في عمليات مكافحة الهجرة غير النظامية.
- ضرورة دفع الاتحاد الاورالي لمساعدة ليبيا في تدريب خفر السواحل الليبية، والحصول على تمويل لمراكز الاستقبال و الإيواء التي تديرها الأمم المتحدة.
- بناء إستراتيجية واقعية لإبطاء تدفق المهاجرين إلى ليبيا.(Libya news al-Awsat)

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:- من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج الآتي:

- من خلال الخوض في موضوع ظاهرة الهجرة غير النظامية، تبين إن ظاهرة الهجرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تتكون أثارها بشكل تتابعي وتراكمي، وتعتبر ظاهرة معقدة على مختلف المستويات.
- آثار الهجرة غير النظامية أصبحت من المسائل التي تشغل بال المجتمعات المعنية بالظاهرة بشكل متزايد على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وفي هذا المسار تبذل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين جهوداً مضمينة للتنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود.
- ينبغي التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية على أنها ظاهرة اجتماعية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه، وينبغي أن يتم وفق إستراتيجية اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية متكاملة.
- المطالبة وأكثر من أي وقت مضى لحتمية التعاون الفعال والدعم المتواصل من دول شمال المتوسط لبلدان الجنوب، ويأتي ذلك في إطار الشراكة الإستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تطرحها الهجرة غير النظامية

في مختلف جوانبها وأبعادها وانعكاساتها ولا يتأتى هذا إلا باستعداد وإرادة جادة لتمويل أو الإسهام في إنشاء مشاريع تنموية في البلدان المصدرة للهجرة على أساس تحقيق الأمن والاستقرار.

2.4. التوصيات:-

- توصي الدراسة بأن على الدولة بسط سيادتها على مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الجيش والشرطة وتفعيل دور المؤسسات الأمنية المختصة، لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والعمل على تقليص دور المجموعات المسلحة خارج الإطار القانون.

- تقوية الاتصال، الحوار، الشراكة والتفاهم ما بين كل القوى الفاعلة وطنيا ودوليا وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير النظامية في إطار يحترم كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة.

- وضع خطة اجتماعية واقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة.

- الاهتمام بمناطق الجنوب الليبي وخلق حوافز تشجع على استقرار أبناء هذه المناطق، وخلق مناشط اقتصادية ومراكز تجارية حديثة ذات فعالية تساعد على التواصل الاقتصادي والتبادل التجاري بين دولة ليبيا ودول الجوار الإفريقي.

المراجع:-

- 1- احمد علي محمود، دراسات ديموغرافية، منشورات اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2006، طرابلس - ليبيا.
- 2- بشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا-2008م.
- 3- محمد اللافي، الوجيز في القانون الدولي، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس-ليبيا، 1989.
- 4- علي الحوات، الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب الغربي، منشورات الجامعة المغربية، طرابلس - ليبيا، 2007.
- 5- عثمان، ياسر، الهجرة غير المشروعة والجريمة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة السعودية، الرياض، 2008.
- 6- سعيد اللاوندي، (الموسوعة الدولية للشباب) الهجرة غير النظامية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2007 (الانترنت).
- 7- محمد امباكي جون، أزمة النظم السياسية في إفريقيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا، (2006).
- 8- علي المزوغي، إفريقيا والعولمة، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا، الطبعة الثانية، 2007.

- 9- عبد السلام بشير الدويبي، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الأبعاد والتداعيات، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، طرابلس - ليبيا 2013.
- الدوريات:
- 1- حسن العسيري، مجلة العدل، السعودية - 2022
- 2- مالك عبد لله المهدي، مجلة دراسات، السنة الرابعة، العدد الثالث، طرابلس - ليبيا، 2003،
- 3- عوض سليم خليفة، مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد 3 العام 2010، منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية، طرابلس - ليبيا.
- 4- ميلاد سالم صالح وناصر فرج المهباط، مجلة المعرفة، جامعة الزيتونة، العدد العاشر، ديسمبر 2019م.
- 5- مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد 3 العام 2010، منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية، طرابلس - ليبيا.
- 6- عامر الفيتوري المقرئ، التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي، ندوة المائدة المستديرة، جامعة ناصر الأممية - سوق الأحد - ليبيا 2000.
- 7- البشير الكوت وآخرون، مجلة دراسات، مركز دراسات الكتاب الأخضر، العدد 28، طرابلس ليبيا، 2007.
- 8- بوعلام، بوجويده، مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي - الجزائر، تصدر عن المنشورات العسكرية، (العدد 534) 2008.
- 9- احمد إبراهيم بلولة مجلة مركز البحوث الإفريقية العدد السادس (الصيف) 2010 م، مركز البحوث والدراسات الإفريقية .
- 10- عبد القادر المالح مجلة مركز البحوث الإفريقية العدد السابع (الكانون) 2010 م، مركز البحوث والدراسات الإفريقية .
- الشبكة الدولية:-
- 1- (law security – legation.ly) الأحد 2022/5/6م. س 7 مساء .
- 2- (www.newslibya.ly) الثلاثاء 2023\1\3م. س 9 مساء .
- 3- (Libya news al-Awsat) الأربعاء 2023/1/4 س 8 مساء .
- 4- (security–legislation) الأربعاء 2023/1/4 س 9 مساء .
- 2- الرسائل:-

- 1- رسالة ماجستير بعنوان (الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب الغربي) هاجر سعد الغرياني -
قسم الإقليمية والدولية-أكاديمية الدراسات العليا.(2010)
- 2- رسالة ماجستير بعنوان (الهجرة غير النظامية وأثرها على الأمن القومي الليبي) (2011-2017) محمد
أبو زيد-قسم العلوم السياسية-جامعة الشرق الأوسط.(2019)
- 3- فريد عبد الرحمن، السبب والشروط. جامعة العلوم الإسلامية العالمية، السعودية (2013 - 2014م)